الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
تمهيد / في مفهوم المسئولية	٧
الباب الأول / الخطأ اساس المسئولية الإدارية	١٤
الفصل الأول / مسئولية الإدارة على أساس الخطأ	١٦
المبحث الاول / الخطأ في القانون المدني	١٧
المطلب الأول / مفهوم الخطأ في التشريعات المدنية	١٨
المطلب الثاني / نظرية افتراض الخطأ بجانب الإدارة	٢٥
الفرع الأول / الخطأ المفترض في الاختيار	٢٦
الفرع الثاني / الخطأ المفترض في الرقابة والتوجيه	٣٠
المبحث الثاني / الخطأ في القانون الإداري	٣٦
المطلب الأول / مفهوم الخطأ المرفقي والخطأ الشخصي	٣٧
المطلب الثاني / صور الخطأ المرفقي	٤٢
الفرع الأول / أداء المرفق العام للخدمة بشكل سيء	٤٢
الفرع الثاني / امتناع المرفق العام عن أداء الخدمة المطالب بها	٤٥
الفرع الثالث / تأخر المرفق العام في أداء خدمته	٤٨
المبحث الثالث / محاولات الفقه والقضاء للتمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي	٥٢
المطلب الأول / معيار التمييز لدى الفقه	٥٢
الفرع الأول / معيار الأهواء الشخصية	٥٣
الفرع الثاني / معيار جسامة الخطأ	٥٤
الفرع الثالث / معيار العضو	٥٥
الفرع الرابع / معيار الخطأ المتداخل والخطأ المنفصل (معيار الغاية)	٥٦

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الخامس / معيار الخطأ المنفصل عن أعمال الوظيفة	٥٧
الفرع السادس / معيار طبيعة الالتزام الذي تم الإخلال به	٥٨
المطلب الثاني / معيار التمييز لدى القضاء	٦٢
الفرع الأول / موقف القضاء الفرنسي	٦٢
اولا / الخطأ المنفصل عن الوظيفة	٦٣
ثانيا / الخطأ الذي يرتكبه الموظف داخل المرفق ولكن هناك علاقة بينه وبين المرفق	٦٦
ثالثا / الخطأ الذي يرتكبه الموظف خارج المرفق ولكن هناك علاقة بينه وبين المرفق	٦٩
الفرع الثاني / موقف القضاء المصري	٧٠
اولا / معيار نية الموظف	٧٣
ثانيا / معيار الخطأ الجسيم	٧٤
الفرع الثالث / موقف القضاء العراقي	٧٨
الفصل الثاني / درجة الخطأ المرفقي الموجب لمسئولية الإدارة	٨٢
المبحث الأول / الخطأ المرفقي في التصرفات القانونية	٨٣
المطلب الاول / الخطأ في حالة القرارات الإدارية	٨٤
الفرع الأول / أوجه عدم المشروعية الشكلية	٨٦
اولا / عيب الشكل في القرار الاداري	٨٦
ثانيا / عيب الاختصاص في القرار الاداري	٩٤
الفرع الثاني / أوجه عدم المشروعية الموضوعية	١٠٣
اولا / عيب مخالفة القانون	١٠٤
ثانيا / عيب السبب في القرار الاداري	١١٠
ثالثاً / عيب الانحراف بالسلطة	١٢٢
المطلب الثاني / الخطأ المرفقي في حالة العقود الإدارية	١٢٧
الفرع الاول / مسئولية الادارة في مرحلة تكوين العقد الاداري	١٢٧
اولاً / العلاقة بين المسئولية عن العمل المشروع والمسئولية على أساس الخطأ	١٣٠
ثانياً / المسئولية الإدارية عن العمل المشروع في العقد الإداري	١٣١
ثالثاً / مسئولية الإدارة في تعديل العقد	١٣٢
رابعاً / مسئولية المتعاقد في تعديل العقد	١٣٤

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني / موقف الفقه والقضاء من الخطأ المرفقي في العقود	١٣٦
أولاً / أهمية التمييز بين الخطأ العقدي والخطأ التقصيري في القانون العام	١٣٦
ثانياً / موقف فقه القانون العام وقضائه	١٣٩
المبحث الثاني / الخطأ المرفقي في حالة الاعمال المادية	١٤٤
المطلب الأول / اختصاص القضاء الإداري بالمنازعات الناجمة عن الاعمال المادية	١٤٥
الفرع الأول / موقف المشرع من مسألة الاختصاص بأعمال الإدارة المادية	١٤٥
اولاً / الاختصاص بدعاوي المسئولية بعد انشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ وقبل العمل بدستور سنة ١٩٧١	١٤٥
ثانياً / الاختصاص بدعاوي المسئولية بعد صدور دستور ١٩٧١	١٥٣
الفرع الثاني / موقف فقه القانون العام من مسألة الاختصاص بأعمال الادارة المادية	١٥٥
الفرع الثالث / موقف القضاء الاداري من مسألة الاختصاص بأعمال الإدارة المادية	١٥٩
المطلب الثاني / الاختصاص القضائي بدعاوي المسئولية الادارية في فرنسا	١٦٤
الفرع الاول / معايير تحديد المنازعات الادارية	١٦٤
اولاً / المعيار العضوي او الشكلي	١٦٤
ثانياً / المعيار الذي يقوم على التمييز بين اعمال السلطة واعمال الادارة العادية	١٦٥
ثالثا / معيار المرفق العام	١٦٦
رابعا / معيار القانون الواجب التطبيق	١٦٧
خامساً / المعيار المختلط	١٦٩
الفرع الثاني / المنازعات التي جعلها المشرع الفرنسي من اختصاص القضاء العادي	١٧٠
أولاً / اختصاص القضاء العادي بدعاوي المسئولية عن الاضرار الناجمة عن اعمال الادارة التي لا تتضمن اعتداء علي حق الملكية الخاصة	١٧٠
ثانياً / اختصاص القضاء العادي بدعاوي المسئولية عن الأضرار الناجمة عن اعمال الإدارة التي تتضمن اعتداء علي حق الملكية الخاصة والحرية العامة	١٧١
المطلب الثالث / العوامل المؤثرة في تقدير المسئولية عن الاعمال المادية	١٧٧
الفرع الاول / الموقف من العوامل المؤثرة في تقدير المسئولية في فرنسا	١٧٧
أولاً / مراعاة وقت وقوع العمل المادي الخاطئ	١٧٧
ثانياً / مراعاة ظروف المكان الذي وقع فيه العمل المادي الخاطئ	١٧٩
ثالثاً / مراعاة الأعباء الواقعة على عاتق المرفق العام	١٧٩

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
رابعاً / مراعاة موقف المضرور إزاء المرفق العام	١٨١
الفرع الثاني / الموقف في تقدير المسئولية في مصر	١٨٤
الفرع الثالث / الموقف في تقدير المسئولية في العراق	١٨٧
أولاً / موقف القضاء العادي	١٨٨
ثانياً / موقف القضاء الإداري	١٩٠
الباب الثاني / آثار مسئولية الإدارة	١٩٣
الفصل الأول / دفع الادارة لمسئوليتها	١٩٤
المبحث الأول/ نفي علاقة السببية بين حالة خطأ الموظف والضرر	١٩٧
المطلب الأول / القوة القاهرة والحادث الفجائي	١٩٨
الفرع الأول / مفهوم القوة القاهرة والحادث الفجائي	١٩٨
اولاً / مفهوم القوة القاهرة وشروطها	١٩٨
ثانياً / مفهوم الحادث المفاجئ	٢٠٠
الفرع الثاني / آثار القوة القاهرة والحادث الفجائي	٢٠٤
اولاً / آثار القوة القاهرة	٢٠٤
ثانياً / آثار الحادث الفجائي	٢٠٥
الفرع الثالث / التفرقة بين القوة القاهرة والحادث الفجائي	٢٠٧
المطلب الثاني / فعل الغير أو فعل الشخص الثالث	٢١٠
المطلب الثالث / خطأ المضرور	٢١٧
المطلب الرابع / الخطأ في القرارات الادارية غير المشروعة	٢٢٤
المبحث الثاني / نفي خطأ الموظف	٢٢٧
المطلب الأول / حالة الدفاع الشرعي	٢٢٨
الفرع الأول / شروط الدفاع الشرعي	٢٣٠
اولا / الشروط المتعلقة بالخطر	٢٣٠
ثانيا / الشروط المتعلقة بفعل الدفاع	٢٣٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني / قيود الدفاع الشرعي	٢٣٣
اولا / القيد على مباشرة حق الدفاع الشرعي	٢٣٣
ثانيا / القيد على قوة حق الدفاع	٢٣٣
الفرع الثالث / أثر الدفاع الشرعي	٢٣٥
المطلب الثاني / حالة تنفيذ أوامر الرؤساء	٢٣٧
الفرع الاول / حالة تجاوز المرؤوس أمر الرئيس	٢٣٧
الفرع الثاني / حالة عدم تجاوز المرؤوس امر الرئيس	٢٣٨
المطلب الثالث / حالة الضرورة	٢٤٦
الفرع الأول / رقابة القضاء الاداري على أعمال الادارة في ظل حالة الضرورة	٢٤٧
اولا / موقف القضاء الاداري الفرنسي	٢٤٩
ثانيا / موقف القضاء الاداري المصري	٢٥٠
الفرع الثاني / مدى مشروعية أعمال الادارة في ظل حالة الضرورة	٢٥٢
اولاً / ركن الاختصاص	٢٥٤
ثانياً / ركن الشكل والاجراءات	٢٥٥
ثالثاً / ركن المحل	٢٥٦
رابعاً / ركن الغرض	٢٥٧
خامساً / ركن السبب	٢٥٨
الفرع الثالث / الاثر المترتب على حالة الضرورة	٢٦٠
المبحث الثالث / دفع الادارة لمسئوليتها بصورة مباشرة	٢٦٤
المطلب الأول / نفي مسئولية الادارة المفترضة في رقابة وتوجيه الموظف	٢٦٦
الفرع الاول / موقف الفقه والقضاء في العراق	٢٦٦
الفرع الثاني / موقف الفقه والقضاء في مصر	٢٧١
المطلب الثاني / نفي علاقة السببية بين خطأ الإدارة المفترض والضرر	٢٧٦
الفصل الثاني / تقدير الضرر والتعويض المناسب له	٢٨٣
المبحث الأول / الضرر القابل للتعويض	٢٨٤

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول / الشروط الواجب توافرها في الضرر	٢٨٦
الفرع الأول/ شروط الضرر العامة بمسئولية الادارة بدون خطأ	٢٨٦
الشرط الأول / أن يكون الضرر مباشراً	٢٨٦
الشرط الثاني / يجب أن يكون الضرر محققاً ومؤكداً	٢٨٧
الشرط الثالث / يجب أن يكون الضرر قد أخل بمركز يحميه القانون	٢٩٠
الشرط الرابع / يجب أن يكون الضرر قابلاً للتقدير بالنقود	٢٩٠
الفرع الثاني/ شروط الضرر الخاصة بمسئولية الادارة بدون خطأ	٢٩١
الشرط الأول / يجب أن يكون الضرر خاصاً	٢٩١
الشرط الثاني / يجب أن يكون الضرر غير عادي	٢٩٢
المطلب الثاني / أنواع الضرر	٢٩٥
الفرع الأول/ الضرر المادي	٢٩٥
الفرع الثاني/ الضرر الادبي	٢٩٧
المبحث الثاني / صور التعويض وتاريخ تقدير التعويض	٣٠٨
المطلب الأول / صور التعويض	٣٠٨
الفرع الأول/ التعويض العيني	٣٠٩
الفرع الثاني/ التعويض بمقابل	٣٢٢
أولاً / التعويض غير النقدي (الأدبي)	٣٢٢
ثانياً / التعويض النقدي	٣٢٨
المطلب الثاني/ تاريخ تقدير التعويض	٣٣٣
الفرع الأول/ موقف الفقه من تحديد تاريخ تقدير التعويض	٣٣٣
الفرع الثاني/ موقف القضاء من تحديد تاريخ تقدير التعويض	٣٤٠
أولاً/ موقف القضاء الفرنسي	٣٤٠
ثانياً/ موقف القضاء المصري	٣٤٦
المبحث الثالث / تقدير التعويض والجهة الملزمة بدفعه	٣٥١
المطلب الأول / تقدير التعويض عن الضرر	٣٥٣
الفرع الأول / عناصر تقدير تعويض الضرر في القانون	٣٥٣
الفرع الثاني / عناصر تقدير تعويض الضرر في القضاء والفقه	٣٦٣

Scanned by CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث / الجمع بين مبلغ التعويض والتأمين	٣٧٤
المطلب الثاني / الجهة الملزمة بدفع التعويض	٣٧٩
الفرع الأول / الادارة تتحمل التعويض بصفة نهائية	٣٨٠
الفرع الثاني / مشاركة الادارة للموظف في عبء التعويض	٣٨٢
الفرع الثالث / الادارة تتحمل التعويض بصفة احتياطية(رجوع الادارة على الموظف)	٣٨٧
أولاً / في فرنسا	٣٨٨
ثانياً / في مصر	٣٩١
ثالثاً / في العراق	٣٩٦
الخاتمة	٤٠١
المراجع	٤٠٦
الفهرست	٤٢٠

Scanned by CamScanner